

دراسة

الهجرة من الريف للمدن في إثيوبيا

جيمس موريسي

وتتناول أولى هذه الروايات أحد من غادروا الريف وهاجروا بسبب محدودية الأراضي وضعف إنتاج المتاح منها:

قرر نتيجة لعجزه عن الحصول على أرض منتجة تحقق له الاكتفاء الهجرة إلى وبلدية (وهي إحدى المدن المجاورة). وقد فعل ذلك على أمل أن يجد عملاً يسمح له بإعالة أسرته المستقلة. وبلوغه التاسعة والعشرين من عمره الآن، فإنه يكون قد عاش في وبلدية خمس سنوات. وهو الآن يكسب قوته من صناعة السلال والحصائر التي يبيعها في المدينة. ورغم نجاحه في إعالة أسرته إلا أنه يظل محبطاً إزاء حياته في وبلدية.

والقصة الثانية هي عن أحد المزارعين القاطنين في المنطقة النجدية على الجرف، وهو لا يرغب في الهجرة إلى المناطق الحضرية رغم علمه بأن الظروف البيئية في المناطق الريفية قد باتت أكثر صعوبة:

إنه يعتقد أن عائلته كانت أفضل حالاً واكتفاءً في الماضي. كما يعتقد أن أرضه قد أصبحت أقل إنتاجية نتيجة لزيادة العشوائية في سقوط الأمطار والتي، وبالإضافة إلى أثرها في تراجع إنتاجية المحاصيل،

يسهم تغير المناخ والبيئة في هضاب إثيوبيا لأسباب عديدة في التشجيع على هجرة السكان إلى خارج المناطق الريفية.

التي تعتمد على توافر المياه بيد أنها تعد كذلك إستراتيجية لإدارة أحداث القحط. ولهذه الغاية يقوم بالهجرة الدائمة إلى المدن أفراد معينون من العائلة والذين يستقرون في المناطق الحضرية للحصول على رأس المال الضروري لتشغيل وإدارة تكلفة المعدات (مثل مضخات الري) والتي تخفف من أثر أمطار الأمطار شديدة التفاوت في الهضاب التي يظل باقي أفراد أسرهم يواجهونها.

ويعد غياب الأراضي المنتجة بالشكل الكافي أكثر المسببات الشائعة للهجرة من الريف للحضر. وتضع التغيرات البيئية ضغوطاً على الاقليات المعيشية في المناطق الريفية بيد أنه لا يكفي أن نصب تركيزاً على مجرد مدى احتمال تأثير التغير البيئي على دخول الأسر ومن ثم تسببه في هجرتهم. وتسلط بعض الروايات عن حياة عدد من الأفراد الضوء على درجة الأهمية التي تكسبها بعض العوامل الأخرى خلاف التغير البيئي في الدفع إلى الهجرة^٢.

غالباً ما افترضت المناقشات التي تناولت قدرة التغير البيئي على دفع السكان للهجرة أن الهجرة تحدث كنتيجة لا مفر منها للتغيرات البيئية المناوئة. ورغم أن هذا قد ينطبق على حالات الانغمار الدائمة للأراضي نتيجة لارتفاع مستويات سطح البحر، إلا أن الصلة السببية بين التغير البيئي والهجرة في حالة التصحر هي أبعد ما تكون عن الوضوح. وتظهر الأبحاث التي أجريت في إحدى المناطق المعنية من شمال شرق الهضاب الإثيوبية^١ أن التغير البيئي يتسبب فعلاً، وفي بعض الحالات، في قدح زناد الهجرة. ورغم ذلك، فإن عزو السبب للعوامل البيئية وحدها هو أقرب لأن يكون تبسيطاً مَخلاً للأمور، نظراً لأنه يتجاهل أهمية العوامل الاجتماعية في تكييف القرارات التي يتخذها الأفراد فيما يتعلق بالهجرة من عدمها.

ويعتبر الجفاف مصدر الإجهاد البيئي الأكثر خطورة وأهمية في هضاب إثيوبيا. وتشجع أحداث القحط الكبرى على كل من الهجرة المدفوعة بالمحنة المؤقتة والهجرة الدائمة. ويُلجأ للهجرة الدائمة نظراً لأنها تسمح للسكان بالهروب بأنفسهم من الحياة المعيشية



تغير المناخ والنزوح

الدرجة التي من المحتمل أن تترجم بها تجربة المرء مع التغير البيئي إلى قرار بالهجرة.

ومما سبق يتضح أنه بمقدورنا أن نستفيض أو نتبسط في شرح مبررات الهجرة المدفوعة بالأسباب البيئية والتي يقوم فيها المزارعون الذين يعانون من التغيرات البيئية المناوئة بالهجرة من هذه المناطق (أو المعاييش) المتضررة نتيجة التدهور البيئي.

والعامل الرئيسي الأكبر الآخر المؤثر على اتخاذ قرار الهجرة هو الدرجة التي اكتسبت بها الانتماءات العرقية طابعاً سياسياً في إثيوبيا، وهو ما نجم عنه فيدرالية عرقية. وكانت هذه السياسة - والتي انقسمت البلاد بمقتضاها إلى عدد من الأقاليم المتمتعة بحق تقرير المصير والتي يتم تحديدها وإدارتها عرقياً - قد تركت الناس أقل رغبة في الهجرة إلى المناطق التي تديرها جماعات عرقية مخالفة لعرقهم. وتتضح لنا الدرجة التي تؤثر بها هذه العوامل الرئيسية الكبيرة على قرار الهجرة في حقيقة أن أغلبية المهاجرين الحضريين الذين ذكروا التغير البيئي باعتباره العامل الرئيسي وراء قرارهم بالهجرة كانوا أصغر سناً وليس لديهم من يعولونهم وقاموا بالهجرة ضمن المنطقة المحلية

خاتمة

قد يكون التغير البيئي قادراً بشكل كبير على دفع الناس للهجرة. إلا أنه ورغم ذلك تبدو هناك بعض العوامل بخلاف التغير البيئي التي تكون مهمة في التسبب في قرار الهجرة وأن غالبية هذه العوامل تقع في الهياكل الاجتماعية التي تنظم الحصول على تلك الموارد التي يُعتقد أنها تزيد من فرصة تحسين فرص الأمن المعيشي بعد الهجرة.

وبالأخذ في الاعتبار المزيج المحتمل للعوامل الاجتماعية والبيئية التي سيتحتم أن تتفاعل معاً لكي تؤدي إلى الهجرة، علينا أن نحذر من المبالغة في التركيز على محاولة تحديد المهاجرين الذين هاجروا بسبب من التغيرات البيئية وحدها، ذلك أن المبالغة في ذلك قد تحجب عنا حقيقة أن التغيرات المناخية واسعة النطاق سوف تعجل، على الأرجح، من عمليات الهجرة القسرية واسعة النطاق والتي قد تترك المناطق المُرسلة والمستقبلة للهجرات أفقر المناطق.

جيمس موريسي

(james.morrissey@new.ox.ac.uk) يدرس

للحصول على ماجستير في التنمية الدولية ب (نيو

كوليج) في جامعة أكسفورد.

١. تقع مدينة وبلدية والمناطق المحيطة بها في ولاية شمال ويلو في منطقة أمهرة الإدارية.

٢. تم تجميع هذه الروايات أثناء الأعمال الميدانية في شمال شرق الهضاب الإثيوبية وقد أجريت في الموسم الممطر لعام ٢٠٠٧.

ويقول أنه يود الهجرة إلى «مكان ما مُنتج» إلا أنه ليس متأكداً حتى الآن من طبيعة هذا المكان.

والقصة الرابعة عن أحد المهاجرين الحضريين الشباب والذي أتوا إلى المدينة من أجل مواصلة تعليمهم حتى يمكنه الهرب من الحياة الزراعية غير المستقرة لأبويه في المناطق الريفية:

كان الشاب قد قرر أن يأتي إلى وبلدية لمواصلة تعليمه على أمل أن يستطيع في نهاية المطاف العثور على عمل في الحضر. وهو يعتقد أن السبب الرئيسي وراء ضعف إنتاجية الأرض في المناطق الريفية يكمن في عدم توافر المياه وهو ما يعزوه إلى الأمطار العشوائية والتي تسقط الآن لشهرين فقط في العام. وهو يقول بأنه يحب الريف ويرغب في العودة إليه ولكنه يشعر بأن ذلك لن يكون ممكناً ما لم يتم وضع نظام ماكينات للري يضمن حصول المزارعين في المنطقة على المياه.

ومن واقع هذه القصص، يتضح لنا أن هناك العديد من العوامل التي يتحتم أن تتفاعل معاً قبل أن تتم ترجمة معاناة السكان لظروف التغير البيئي المناوئة إلى اتخاذهم قراراً بالهجرة. وبينما تبدو ظروف الزراعة الريفية عاجزة عن تقديم أي شيء سوى نمط معيشي محفوف بالمخاطر، نجد على الجانب الآخر أن التجربة التي عاشها المهاجرون في المدن لا تبدو أكثر يسراً مما هو في الريف. ورغم أن جميع المزارعين الذين تم إجراء الحوار معهم قد أتوا على وصف ظروف الزراعة المتدهورة في المناطق الريفية، إلا أن عدداً كبيراً ممن هاجروا منهم إلى الريف قد ذكروا كذلك خيبة أملهم في حياتهم في وبلدية. لقد كانت قصصهم في الأصل قصة كفاح من أجل العثور على العمل ومكافحة التكاليف المرتفعة نسبياً للمعيشة.

يضطر الأفراد لتوظيف بعض الاستراتيجيات المعقدة في محاولتهم المقارنة بين المزايا النسبية للانتقال والمزايا النسبية للبقاء في الريف، وقد تتضمن هذه الاستراتيجيات المفاضلة بين فرص العثور على العمل في المدينة وبين الأمل في أن يستطيع المرء حال بقاءه في الريف أن يرم صفقة جيدة من تأجير أرضه بها. وقد يعتمد الحصول على الأرض والوظيفة على ما إذا كان الفرد له أصدقاء أو عائلة مقيمة بالفعل في المناطق الحضرية أو كان أحد أفراد عائلته العجائز يملك أرضاً جيدة في الريف. وفي سياق لا توفر فيه البيئتين الريفية والحضرية علاجاً شافياً للقلق على لقمة العيش، فإن هناك قوى أخرى داخل تجربة الفرد تضحي مهمة في تحديد ما يدفعه إلى الهجرة.

وبالإضافة إلى هذه العوامل الرئيسية الكبرى، تبدو هناك أيضاً مجموعة من 'العوامل ذات الخصوصية' والتي تكون ذات تأثير على المستوى الفردي لتحديد

تعرض التربة للتآكل نتيجة للرياح والأمطار، والتي بدورها تقلل من إنتاجية التربة. وهو يعتقد أن حوادث الجفاف قد أصبحت أسوأ عن ذي قبل، حيث أصبحت الأمطار أكثر صعوبة في التنبؤ بموعد سقوطها وباتت تسقط في «الوقت الخطأ من العام». ونتيجة لذلك، والكلام على لسانه، حاول الناس زراعة محاصيلهم في أوقات مختلفة من العام، إلا أن ذلك لم يفلح واضطر الناس لزراعة محاصيلهم على أية حال على أمل سقوط الأمطار. وقد بدأ يبيع ماشيته في محاولة للحصول على أسعار أفضل. وهو يقول إنه إذا واصلت الظروف تحولها من سيء إلى أسوأ، فسوف يضطر للبحث عن وسائل أخرى لكسب المال. وسوف يشمل هذا، حسب اعتقاده، مزيداً من التجارة في البقوليات والذرة والأخشاب. ولكي يزيد رأس المال اللازم لتحقيق ذلك، فهو ينيو أخذ قرض من جمعية الائتمان المحلية.

وأول ما نلاحظه على الفور من هاتين القصتين أنه في حين أن كلاهما يستشهد بالتغيرات البيئية المفجرة، نجد أحدهما راغب في الهجرة بينما فضل الآخر تغيير إستراتيجيته الحالية في كسب القوت - بدرجات متفاوتة من النجاح - في محاولة للتكيف مع الظروف البيئية المتغيرة. وما نراه هو أن الاستجابات الأسرية والفردية إزاء التغير البيئي تحددها الدرجة التي تشكل بها الهجرة إستراتيجية ممكنة في نظر الفرد. وقد لا تبدو تلك نتيجة مبهره. فالواضح بشكل من الأشكال أن الأفراد يقومون بالهجرة فقط إذا كان هذا الحل ممكناً. والمهم في هذا الأمر أن نقدر أهمية تلك القوى الرئيسية خلاف التغير البيئي في تحديد الدرجة التي تشكل بها الهجرة الاستجابة الرئيسية للتغير البيئي.

وقد يظن المرء أنه طالما يضع في اعتباره القوة الرئيسية الكبرى المتمثلة في توافر الأرض المنتجة فقد يصح في الإمكان تقييم الدرجة التي ستشكل عليها الهجرة استجابة ممكنة للتغير البيئي. ورغم ذلك، فإن البيانات المستقاة ميدانياً تطرح أمامنا صورة أكثر تعقيداً، حيث تظهر لنا قصص المهاجرين أن ثمة عدد هائل التنوع من العوامل الفردية التي تكسب أهمية مماثلة في تحديد ما إذا كانت تجربة التغير البيئي سوف تفضي في النهاية لاتخاذ قراراً بالهجرة. وتوضح لنا الحكايات التالية هذه النقطة:

في مواجهة التغير البيئي، أصبح أحد المزارعين، وهو رجل في منتصف العمر ويعيل عائلة كثيرة الأفراد ولا يملك أي حرفة، يفكر في الهجرة إلى منطقة أخرى ريفية أكثر إنتاجية. وهو يقول بأنه إذا واصلت ظروف الزراعة تحولها من سيء إلى أسوأ فسوف يفكر في الهجرة لمكان آخر. ويقول أن حجم عائلته الكبير يعني أنه سيعجز عن الهجرة لأي منطقة حضرية.